المحاضرة رقم: 01 مدخل مفاهيمي للعولمة

مقدمة

يعتبر مقياس النشاط البدني الرياضي والعولمة من المواضيع الهامة التي تساعد طالب الحاضر واستاذ ومدرب المستقبل ان يفهم اكثر العناصر التي تتقاطع مع طبيعة تخصصه والعوامل المؤثرة في تحسنه او تأخره باعتبار ان النشاط البدني الرياضي مؤثر في محيطة ويتأثر به كبقية التخصصات الاخرى وذلك من الناحية النظرية والعلمية او من الناحية التطبيقية ،ولاشك ان ظاهر العولمة التي زحفت على كل شيء واثرت وتأثرت بكل شيء هي الاخرى ؛تستحق ان يفهمها الطالب ويعرف مدلولها وايجابياتها ويتجنب سلبياتها حتى يستغلها ويوظفها في حياته الدراسية او في حياته العملية المستقبلية ،والتعمق فيها بشكل اكبر من خلال معرفة وفهم النظام الدولي الذي يسير العالم والذي له تأثيراته على الجانب الرياضي وهذا ما لاحظناه في عدة مواقف سياسية عديدة تداخلت بها الرياضة مع المواقف السياسية كميدان للصراع على المصالح او انشاء علاقات طيبة تعزز العلاقات.

وطبعا ممارسة الرياضة اصبحت ذات طابع عالمي تتشارك فيه كل الفئات العمرية والاجتماعية باختلاف مستوياتها مما ادى الى الاهتمام بممارسة الترويح الرياضي كعامل مهم يساعد في بناء انسان سوي من الناحية النفسية والبدنية والاجتماعية، ويحمل ميزات تقبل الاخر او بالأحرى انسان عالمي ليستفيد منها قدر المستطاع، ومنه عملنا على تقديم مجموعة من المعلومات والمعارف تخص موضوعنا هذا وفق ما يوصي بها برنامج هذه المادة.

تعريف العولمة:

قبل الخوض في العولمة واستخدامها كمصطلح يجدر بنا أن نوضح المفهوم المحدد الذي صار مستخدما على كل لسان: بالإنجليزية Globalisation وبالفرنسة Mondialisation

وأحيانا يطلق عليها الكوننة Universalization وباللغة العربية تسمى بمترادفات أهمها: العولمة – الكوننة – الكوكبية – الكونانية – الشمولية – الجلو بالية

وقد اختلف المفكرون في تعريف مصطلح العولمة مثل:

– العولمة تعني انبثاق أشكال حضارية ووسائل إعلام، وتقنيات اتصال جديدة جمعيها تعكس الانتساب والهوية والتفاعل ضمن وعبر المواقع الحضارية المحلية.

– العولمة: هي الادارة التي يستخدمها صانعو القرار السياسي في الدولة لتحفيز التغيير.

– العولمة: تشير الى نهضة الليبرالية بصفتها تنظيما سياسيا متحكما.

– العولمة: هي التأثيرات الساحقة على عملية الاقتصاد العالمي بما في ذلك عملية الانتاج والتجارة ورأس المال.

وتعتبر المؤسسات والشركات المعولة هي إحدى المظاهر المعبرة عن العولمة. حيث أصبحت العولمة مرادفة للغرب وللحداثة أي التوسع والانتشار للثقافة الغربية في جميع بقاع العالم غير الغربي

ويمكن القول بأن العولمة بالمفهوم المعاصر ليست مجرد سيطرة وهيئة تحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب ، ولكنها أبعد من ذلك بكثير فهي تمتد الى ثقافات الشعوب والهوية القومية الوطنية وترمي الى تعميم نموذج من السلوك وانماط ومنظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير ، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية امريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات اخرى ، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري ومصالحه ، وقد أكد على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه ، وقد أكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الأب) حين قال في مناخ الاحتفال بالنصر في حرب الخليج السابق : إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الامريكي.

مفهوم العولمة:

العولمة تعني هي التحول نحو الصيغة العالمية الأوسع والاشمل، لكي تكتسب الدولة والنظم الاقتصادية بها تلك الصيغة أو الجنسية فلابد لها من المرور بالخصخصة التي تعني تعظيم دور القطاع الخاص لتلعب الدور الاكبر في الحياة الاقتصادية وفي الوقت نفسه تبعد الدولة يدها كلية من التدخل في ادارة الشئون الاقتصادية.

مما يفهم أن الكوكبة والكونية أو العالمية مسميات لمشروع غربي واحد يستهدف إسقاط كل الهويات المغايرة في شباك الأخطبوط الغربي المركزي حيت تذوب الخصوصيات وتميع الثوابت، وهو ما اعرب عنه "آلان تورين" السوسيولوجي الفرنسي في كتابه المعنون "الخطاب الفلسفي" بقوله: »إن الحقل الاجتماعي الثقافي الغربي منذ أواخر القرن التاسع عشر، لا يمثل مرحلة جديدة في مسار الحداثة، بقدر ما يمثل مرحلة نقدها وتفكيكها«، وهذا التفكك مرده تغييب الأبعاد القيمية من الممارسات الحياتية ونظمها؛ إن الحداثة اتجهت بالمواطن العاملي نحو مسار الموت لتناقض مبادئها مع مصالحها يقول "أولريش بيك": »خلسة بات علينا أن نتبنى نموذجا تعود فيه الحداثة إلى تناقض بني التقنية والطبيعة وتناقض تكون فيه التقنية جلادا والطبيعية ضحية.

كما تعني العولمة ايضا تحويل وتوظيف النظم والهياكل الاقتصادية في دول العالم الثالث بحيث تصبح مهيأة للعمل في خدمة الاقتصاد العالمي. كما يطلق عليه والذي هو في حقيقة الأمر يعني اقتصاد الدول الكبرى أو الدول صاحبة الهيمنة، فالخصخصة هي المدخل الضروري للدخول الى العولمة.

وقد حدد أحد الاقتصاديين الامريكيين اربعة جوانب أو اركان اساسية للخصخصة تشكل في مجملها ذلك المحرك

او القاطرة الدولية التي تعود الى التغيير الاجتماعي والاقتصادي، والاركان الاساسية للخصخصة هي:

1- التخلي عن القومية او الوطنية: اي تحديد دور الحكومة في التدخل في الشئون الاقتصادية، وتقليل ملكية الدول لوسائل الانتاج.

2- الليبرالية التي تعني إطلاق يد القطاع الخاص وفع يد الحكومة عن جميع القطاعات الذي يسمح بسيادة جو المنافسة في تسيير الحياة الاقتصادية.

3- سيادة الصفة التجارية على الحياة الاقتصادية، ويتم من خلال اجراءات بيع القطاع العام.

4- مجموعة القوانين واللوائح التي تضمن سيادة الحرية، في ممارسة قواعد اللعبة.

ويتأتى ذلك من خلال امتناع الدولة عن اتخاذ اية تدابير أو اجراءات من شأنها الحد من عملية التحول نحو العولمة.

فالعولمة بالنسبة للعالم الثالث: هي اتمام الخصخصة من خلال اجراء عملية التغير والتحويل للهياكل الاقتصادية حتى تصبح ملائمة للدخول الى ذلك النظام الرأسمالي.

ويمكن القول ان العولمة تعني بإيجاز ان كلا من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تخضع لقواعد دولية محورها انحصار دور الحكومات في تنظيمها وترك المجال للحرية للعمل في إطار المجالات السابقة دون فرض قيود تعوق أو تحد من ممارسة هذه الحرية.

ومهما تعدّدت السياقات التي ترد فيها (العولمة)، فإن المفهوم الذي يعبّر عنه الجميع، في اللغات الحيّة كافة، هو الإتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد

ولعلَّ أبرز ملامح العولمة هي ما يتبدَّى لنا من خلال التطورات المدهشة التي تعرفها مجالات الإتصال والتواصل عبر الأقمار الصناعية والحاسوب والأنترنيت، وذلك على النحو التالي:

- عمق التأثير في الثقافات وفي السلوك الاجتماعي وفي أنماط المعيشة.

- اتساع دائرة الخيارات الإقتصادية من خلال حركة الإستثمارات الدولية والأسواق المفتوحة، وتضييق دائرة الخيارات السياسية من حيث تضاؤل القدرة على الإكتفاء الذاتي اقتصادياً، ومن حيث تزايد معطيات التداخل الإستقلالي سياسياً.

- نموُّ ما أصبح يُعرف باسم القطيع الإلكتروني (ELECTRONIC HERD) من مؤسسات متعددة الجنسيات، وحتى من أفراد يبحثون عن الربح ويؤثّرون في قرارات الدول وفي مصائر شعوبها.

ـ تسخير أدوات العولمة بكيفية تمكّن منتجي هذه الأدوات من الطغيان على المستهلكين والمتلقين بحيث تؤثر في إلغاء لغاتهم الخاصة وفي طمس هوياتهم الوطنية.

وبذلك يكون للعولمة قدرات استثنائية للتغلغل وبالتالي للتأثير. ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب، ما جاء في كلمة للرئيس الفرنسي جاك شيراك، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (14 يوليو 2000)، حيث قال: "إن العولمة بحاجة إلى ضبط، لأنها تنتج شروخاً اجتماعية كبيرة، وهي وإن كانت عاملَ تقدُّمٍ، فهي تثير أيضاً مخاطر جدّية ينبغي التفكير فيها جيداً،

ومن هذه المخاطر ثلاثة: أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاِجتماعي، وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية، وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاِقتصادية".

والواقع أن العولمة جزءٌ من نظام عالمي تخضع له الشعوب والحكومات، ولا يملك أحدٌ منها أن يقف بمنأى عنه. ولذلك فإن العامل النفسي هو الذي يجعلنا نتردد، ونرتاب، ونرتعب أيضاً، ونقف مشدوهين مبهورين لا نريم. فإذا عالجنا الآثار النفسية المترتبة على الموقف الذي نتخذه إزاء ما يعجُّ به عالمنا اليوم، بمنتهى الحكمة، وبقدرٍ كبيرٍ من الرشد الحضاري والوعي الإنساني، أمكننا أن نواجه الواقع كما هو في حقيقته وبطبيعته، لا كما نتوقعه، أو نتوهمه

جوانب العولمة:

هل للعولمة جانبٌ واحد، هو الجانب السلبي الذي ينعكس في الآثار السيئة والمضار والمخاطر التي تهدد استقرار المجتمعات الإنسانية، أم أن لها جوانب متعددة، منها السلبي، ومنها الإيجابي؟

نعتقد أن هذا السؤال يصحُّ أن نتخذه مدخلاً إلى فهمٍ أعمق للعولمة، على المستويات كافة، وبصورة خاصة على المستوى الثقافي، وإلى استيعابٍ أشمل لمضامينها.

والحق أن ما من نظامٍ أو منهج، أو فكرةٍ سياسيةٍ واجتماعية تتصل بحياة البشر، إلا ولها وجوه متعددة، على اعتبار أن الفكر الإنساني هو ذو منزع مزدوج من الخير والشر، وهما العنصران الكامنان في الضمير الإنساني. وعلى هذا الأساس، فإننا نرى أن للعولمة دوائر تتحرك فيها، وهي بذلك ليست دائرةً واحدةً منحصرة في حدود معلومة. وللإرادة الإنسانية تأثيرٌ في تحديد هذه الدوائر ورسم معالمها وضبط مساراتها.

وعلى الرغم من وضوح هذه الفكرة، فإن التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي للعولمة، جعلها تغيب في أحايين كثيرة، عن الأذهان، لدرجة أنّ معظم المفكرين في العالم، ومنهم طائفة من المفكرين في العالم الإسلامي، يغفلون عن

الجوانب الأخرى للعولمة، وينزعون نحو إدانة العولمة جملةً وتفصيلاً، الأمر الذي تضيع معه عناصر كثيرة من الحقيقة، بحيث يقع الخلط بين الحق والباطل، وبين الواقع والمثال.

إنَّ رفضنا العولمة وتنديدنا المتكرّر عاليَ الصوت، بآثارها السلبية، وتركيزنا على نقض أسسها ودحض ادعاءات المروّجين لها، كل ذلك لن يؤثر في طبيعة الوضع الناجم عن هيمنة النظام العالمي الذي يفرض العولمة على العالم، ولن يكون لموقفنا هذا، أي تأثير إيجابي على العولمة، من حيث هي فكرة ومنهج وأسلوب ونظام وتيار عارم جارف يكتسح الحواجز ويدكّ المواقع.

ولذلك، فإننا ندعو إلى أن نلتمس للعولمة جوانبَ إيجابية، ونعمل ما وسعنا العمل، لتوظيف إيجابيات العولمة فيما ينفعنا في حياتنا العامة.

إن المسألة في حاجة شديدة إلى ضبطٍ منهجيٍّ نتحكَّم به في العولمة بأعلى ما نستطيع من قدرات. وبذلك نسلك طريقنا إلى الاِستفادة من العولمة على النحو الذي يدفعنا إلى الإسهام في الحضارة الإنسانية الجديدة، من موقعنا الثقافي المتميّز وبخلفيتنا التارخية وبهويتنا الحضارية المتفردة.

إن هذا الموقف الإيجابيّ إزاء العولمة يتطلب منا أن ننخرط في المعترك الثقافي العالمي، وأن ندفع بمجتمعاتنا في اتجاه التفاعل المتحرّك مع المتغيّرات المتسارعة، حتى نفهم ما يجري حولنا، ونستوعب التحوّلات الكبرى التي تعيشها الإنسانية في هذا العصر، ولئلا نبقى قاعدينَ نندب حظوظنا، وعاجزينَ نتفرّج على العالم يتطور ويتقدم.

إن الهزيمة النفسية أمام العولمة تأتي من اعتبار ظاهرة العولمة حتميةً. وهذا أمرٌ مبالغٌ فيه، وهو لا يعبّر عن حقيقة هذه الظاهرة، لأن اعتبار ظاهرة العولمة حتميةً، قد لا يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة، أي أنه قد نفد جهده، وأصبح مستعداً للتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم، فهو ليس مُلزماً لغيرهم، ومن الظلم على أي حال، أن يوصف بالحتمية اختيارٌ لا يعكس إلا نفاد الطاقة أو استعجال المكافأة. وهو موقفٌ ظالم، لأنه يحمّل عدة أجيال قادمة عبءَ فشل جيلٍ بعينه، فاعتبار ظاهرة ما حتميةً، يتوقف أيضاً على المدى الزمني الذي يأخذه المرء في اعتباره ان حقائق الأشياء تؤكد أن العولمة لا تمثّل خطراً كاسحاً ومدمراً، إلا على الشعوب والأمم التي تفتقر إلى ثوابت ثقافية، أما تلك التي تمتلك رصيداً ثقافياً وحضارياً غنياً، فإنها قادرة على الاِحتفاظ بخصوصياتها والنجاة من مخاطر العولمة وتجاوز سلبياتها.